مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (32) العدد (2)2010
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (32) No. (2) 2010

مشكلة تشغيل الأطفال في البلدان العربية
وضرورة معالجتها

الدكتور عبد الرحيم بوادقجي*
جمال جويرو**

(تاريخ الإيداع 11 / 1 / 2010. قُبِل للنشر في 25/ 4 /2010)

□ ملخّص □

عمالة الأطفال أحد أهم المشاكل التي تعاني منها البلدان العربية، وهذا عائد إلى الفقر ونقص التعليم بين نسبة مهمّة من سكان الوطن العربي، ورغم وجود تشريعات وقوانين لتنظيم عمالة الأطفال لدى معظم هذه البلدان، وتوقيعها على واحدة أو أكثر من المعاهدات الدولية المتعلقة بهذا الموضوع، فإن التطبيق كثيراً ما يكون منعدماً، مما أدى إلى تضاعف عدد الأطفال العاملين. وفي هذا السياق تسعى البلدان العربية إلى تطبيق برامج ترمي من خلالها إلى تخفيف حدة الفقر وتحسين التعليم والخدمات البشرية وصولاً إلى تخفيض أشكال عمالة الأطفال، ولاسيما في الأعمال الخطرة، وهو ما يتماشى مع التوجه الرئيسي العالمي الرامي إلى تخفيض أعداد الفقراء. ومن جهة أخرى فإن الحقائق الواضحة المتعلقة بانتشار الفقر في البلدان العربية تعني أن عمالة الأطفال ستظل شائعة لفترة طويلة من الزمن، وتقلصها سيكون مرتبطاً بقدر إيلاء هذا الموضوع مزيداًً من الاهتمام من قبل الحكومات والمنظمات الإقليمية والعالمية والسعي لتنفيذ البرامج والخطط للحد منها.

الكلمات المفتاحية: *منظمة العمل العربية، *منظمة العمل الدولية، *المجلس العربي للطفولة والتنمية، *تشغيل الأطفال، *أسوأ أشكال العمالة، *عينة الدراسة، *العينة الضابطة، *الأسبوع المرجعي، *الهيكل الاقتصادي، *قاعدة بيانات.

* أستاذ قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق- دمشق.
**طالب دراسات عليا (دكتوراه) – قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق- دمشق.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (32) العدد (2) 2010
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (32) No. (2) 2010

Le Travail Des Enfants Dans Les Pays Arabes Et La Nécessité D' Y Trouver Une Solution.

Dr. Bawadekji Abd Rahim [*]
Jouirou Jamal**

(Déposé le 11 / 1 / 2010. Accepté 25 / 4 /2010)

□ Résumé □

Le travail nuisible des enfants représente l'un des problèmes dangereux dans les pays arabes. Ceci revient essentiellement aux pauvreté et à la necessité que vivent des grands nombres d' arabes , et qui n`ont pas reçu un bon enseignement. On trouve dans les pays arabes des législations qui organisent le travail des enfants,. En plus, ces pays ont signé un traité international ou plus concernant ce sujet , alors que la pratique est souvent absente.

Dans l' avenir, des programmes qui ont le but de diminuer la pauvreté etd 'améliorer l' enseignement et les services sociaux necéssaires pour reduire toutes sortes de travail nuisible des enfants.

Ce projet correspond à l'acheminement international concernant la diminution du nombre élevé des pauvres, et qui pourra donner de bons résultats dans l'avenir.

L' état actuel de l' étendue de la pauvreté explique que le travail des enfants va persister dans les pays arabes pour une longue durée.

Ce phénomène aura des répercutions effectifs de sorte que les gouvernements et les organisations régionales et internationals à la fois lui donnent un grand intérêt et essayent de réaliser les programmes et lutter sérieusement contre ce problème.

Mots clés: *Organisation de travail arabe - * Organisation de travail international - *Le conseil d`enfance et de développement arabe - *Travail des enfants - *Mauvaises formes de travail- *Échantillon d`étude.- *Échantillon régulateur-*La semaine de référence - *La charpente économique - *Règle d'exposés.

[*]**Professeur, au département d'économie , Faculté d' Economie , Université de Damas.**
****Etudiant en doctorat , Département d'économie , Faculté d' Economie , Université de Damas**

مقدمة:

أثر الوضع الاقتصادي المتردي (الفقر المتزايد) والجهل للكثير من الأفراد تأثيراً سلبياً على البنى الاجتماعية التقليدية ووضعها تحت ضغط متزايد نتج عنه عجز عدد مهمّ من العائلات عن توفير الحاجات الضرورية لها ولأطفالها، مما جعلها تدفع بهم إلى سوق العمل لمواجهة ظروف قاسية يتعرضون فيها لأبشع أنواع الاستغلال، وهذا حرم الطفل من مواصلة تعليمه أو حتى التدرب على عمل ما، مما أدى إلى الإضرار بفرص تطوره المهني والوظيفي والاجتماعي، حيث من المتوقع أن يولد لديه الكره والنقمة على عائلته ومجتمعه الذي استغله أبشع أنواع الاستغلال وجعله فرداً ضعيفاً فيه. ورغم كل الجهود التي تبذل من الحكومات العربية والمنظمات الإقليمية والدولية المهتمة بهذا الشأن، إلا أن ظاهرة عمل الأطفال لا تزال متفشية في كل البلدان العربية، خاصة تلك الأقل تطوراً والأكثر فقراً.

مشكلة البحث:

تضاعف عدد الأطفال العاملين في البلدان العربية رغم الجهود التي تبذل للحد من هذه الظاهرة في مرحلة أولى والقضاء عليها تدريجيا، نظراً لما يمكن أن يشكله ذلك من آثار خطيرة على هذه البلدان في المستقبل.

أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية هذا البحث من مدى خطورة القضية المطروحة لما لها من آثار صحية ونفسية واجتماعية ومعرفية على بناة المستقبل. هذه الآثار التي تطال رجال الغد ستشكل عائقاً في طريق تطور أقطارنا وتقدمها، والسعي لتسليط الضوء على هذه المشكلة الشائكة ولفت أنظار المعنيين وأصحاب القرار في المواقع كافة بمدى خطورة زج الطفل في سوق العمل في سن مبكرة وحرمانه من مواصلة تعليمه، خاصة ونحن في عصر لم يبق فيه للجهل مكان (عصر المعلوماتية والاتصالات) ، وهذا لا يكون إلا بعد بحث وتحليل الظاهرة للتعرف على الأسباب الحقيقية الكامنة وراء انتشارها، و سيتم بناء عليها وضع الحلول والآليات المفترض إتباعها لمعالجة هذه المشكلة المعقدة في أقرب الآجال بالتعاون بين المنظمات والهيئات والجمعيات المهتمة بشؤون الطفولة كافة.

فرضيات البحث:

تمثلت أهم الفرضيات فيما يأتي:

1- الفقر والجهل المنتشران في البلدان العربية كانا محرّضاً لدخول الطفل إلى سوق الشغل.

2- قلة التشريعات وغيابها أحياناً مع انعدام التطبيق لعدم وجود رادع ساعد على تفشي هذه الظاهرة.

3- تزايد انتشار عمالة الأطفال في البلدان العربية ناجم عن فشل السياسات السكانية المتبعة وتجاهل الموضوع من قبل المنظمات الإقليمية والدولية.

منهجية البحث:

في هذا البحث سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال الدراسات والمراجع المتوفرة في المكتبات، التي تناولت موضوع عمالة الأطفال في الوطن العربي من حيث الأسباب والآثار والحلول، و مدى التزام الدول العربية بالاتفاقات الدولية المتعلقة بهذا الموضوع.

النتائج والمناقشة:

رغم الجهود التي تبذل والإجراءات التي تتخذ، لا تزال ظاهرة تشغيل الأطفال منتشرة بشكل كبير في البلدان العربية، بل إنّ عدد الأطفال العاملين في تزايد مستمر، والأخطر من ذلك كله هو تعرضهم لأبشع أنواع الاستغلال نتيجة جشع مستخدميهم، فيعملون لساعات طويلة وبأجور زهيدة في أعمال خطيرة كثيراً ما تؤثر على صحتهم الجسدية والنفسية . وهذا يفرض علينا أخذ الموضوع بأكثر جدية وصرامة، ولن يكون ذلك إلا بتضافر جهود الحكومات مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية للتصدي إلى هذه الظاهرة وصولاً إلى معالجتها خطوة بخطوة.

أولاً- تشغيل الأطفال في البلدان العربية ومظاهر الاستغلال:

على الرغم من الحماية والرعاية التي تكفلها الاتفاقيات الدولية والتشريعات العربية إلا أن عمل الأطفال يتم خروجاً عن القانون وفي سن لا تسمح بها التشريعات كافة، وفي ظروف عمل سيئة تزيد من قدر المخاطر التي يتعرضون لها مما يضاعف من الآثار السلبية التي تلحق بهم.

ونتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها العائلة العربية فقد تزايد عدد الأطفال في سوق العمل إلى ما يزيد عن 13 مليون طفل عربي عام 2006، بينهم ثلاثة ملايين في مصر و 600 ألف باليمن وأكثر من 105 آلاف بدول الخليج[1].

رغم الجهود المبذولة، فإن نسبة عمالة الأطفال من أصل مجموع الأطفال لا تزال مرتفعة في الكثير من الدول العربية، حيث بلغت 5.12 % و 10.33 % و 23.30 % عام 2006 في كل من سورية والعراق واليمن على التوالي[2]. وتقدر إحصاءات منظمة العمل الدولية أنه: " في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، هناك 13.4 مليون طفل يعملون في الزراعة أو التجارة أو كخدم"[3]

على الرغم من وجود تفاوت كبير بين الأقطار العربية، فمن البديهي أن عمالة الأطفال تنخفض مع ارتفاع معدل القيد في المدارس، وهذه العلاقة غير واضحة إلى حد ما لأن بعض الأطفال قد يعملون لتمويل تكاليف تعليمهم أو تعليم إخوتهم الأصغر سناً. كما تتوفر بعض الأدلة على أن معدل اشتراك الأطفال في قوة العمل يرتبط سلباً بنسب المدرسين إلى التلاميذ. وقد يعكس هذا قضايا تتعلق بالنوعية (ابتداء من نقص المدرسين وحتى ازدحام الفصول الدراسية) ينتج عنها انخفاض التوقعات المتعلقة بالقيمة المضافة من التعليم وانخفاض العوائد الخاصة المتوقعة من تعليم الأطفال، وقد أثبتت بعض المنظمات المختصة التابعة للأمم المتحدة في تقاريرها أن[4]:

- ما يقدر بنحو 246 مليون طفل يشاركون في عمل الأطفال في دول العالم، ثلاثة أرباعهم (تقريباً 191 مليوناً) يعملون في أوضاع أو ظروف محفوفة بالمخاطر.

---

[1] وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية، ومنظمة العمل العربية، أ.د. كامل، عمران: عمل الأطفال في الدول العربية: الظاهرة، أسبابها، آثارها، ورقة مقدمة إلى الندوة القومية حول" نحو خطة عربية للقضاء على ظاهرة عمل الأطفال"، دمشق19-2006/12/21، ص4.

[2] وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية ومنظمة العمل العربية، د. ناهد، رمزي: مشكلة عمل الأطفال في الوطن العربي: إطار سياسي لمواجهة المشكلة، ورقة مقدمة إلى الندوة القومية حول:" نحو خطة عربية للقضاء على ظاهرة عمل الأطفال"، دمشق19-2006/12/21.

[3] عمالة الأطفال تتزاجع في العالم، تقرير عن مكتب العمل الدولي، 2006/5/4.

[4] وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية ومنظمة العمل العربية، د. عيسى، ملدعون: التجربة السورية في مجال مكافحة عمل الأطفال، ورقة مقدمة إلى الندوة القومية حول: " دور مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة مشكلة عمالة الأطفال" دمشق16-2008/12/18، ص2.

– الغالبية العظمى من الأطفال العمال (70 % أو أكثر) يعملون في الزراعة.

هذه الأرقام تستدعي اهتماماً دولياً وإقليمياً خاصاً بمواجهة هذه الظاهرة المرضية اجتماعياً واقتصادياً.

– إن ظاهرة عمل الأطفال هي ظاهرة اجتماعية واقتصادية بآن واحد، فالسياسات الاجتماعية الجيدة هي أيضاً سياسات اقتصادية جيدة.

– الحد من عمل الأطفال سيمنح عوائد كبيرة في مجال الاستثمار وفوائد مهمّة على حياة الأطفال والعائلات.

إن ما توصلت إليه هذه المنظمات الدولية المهتمة بشؤون الطفولة من استنتاجات تتعلق بعمالة الأطفال في العالم ينطبق عما نجده في الدول العربية مع بعض الاختلافات البسيطة حسب ظروف كل دولة.

أما فيما يتعلق بظروف عمل الأطفال في الدول العربية فهي صعبة وقاسية، تمنع هؤلاء الأطفال من الإحساس بطفولتهم أو حتى عيش هذه المرحلة، فهم يتحملون المسؤولية منذ الصغر ويحرمون من مواصلة تعليمهم إلى جانب أقرانهم مما يشكل مأساة حقيقية، فقد أثبتت دراسة أن 5.7 مليون طفل في الوطن العربي لم يسبق لهم الالتحاق بالمدرسة[5]، وهذا يتبين من خلال النتائج التالية التي نوضحها عبر بعض الأمثلة:

ففي المغرب تعمل الفتيات في غزل الخيوط والتطريز وتجميع أجزاء من الأحذية في أماكن عمل سيئة الإضاءة والتهوية، إضافة إلى ضيق المكان الذي لا تتعدى مساحته المترين مربع، كما أن 73 % من الأطفال في الريف المغربي يعملون في قطاع الزراعة، وتتزايد أعداد الفتيات اللواتي يعملن في قطاع الزراعة في أعمال تتسم بالخطورة كرش الأسمدة والمبيدات وحصاد المحاصيل والعناية بالحيوانات وحمل صناديق الخضروات بدءاً من وقت مبكر صباحاً.[6]

وتوصل تقرير عن عمل الأطفال في المغرب إلى أن ما يقرب من ثلث العاملين في ثمانية وعشرين موقعاً للعمل كانوا دون الثانية عشرة من العمر وغالبيتهم تراوح عمره بين 8 و 10 سنوات. كما أن الحد الأقصى لساعات العمل القانونية بالنسبة إلى هؤلاء هو 48 ساعة أسبوعياً، يتم تجاوزه في ما لا يقل عن نصف أماكن العمل ليبلغ 64 ساعة بالنسبة إلى بعض الأطفال، يقابل ذلك تدني الأجور وعدم حصول المتدربين على أجر إطلاقاً.[7]

وفي مسح شامل أجري في سورية عام 2002 شمل حوالى 2000 أسرة، تم التوصل إلى أن 13% من الأطفال العاملين يتراوح عمرهم بين 12 و 14 عاماً، وأن حوالى 3% من هؤلاء الأطفال هم في المرحلة العمرية ما بين 10 و 11 عاماً يعملون في ظروف سيئة، حيث يتعرض نسبة منهم للتحرش الجنسي.[8]

---

[5] ـ أ. د. كامل ، عمران، مرجع سابق، ص32.

[6] الأمم المتحدة، منظمة العمل الدولية، مليكة، بن راضي: عمل الأطفال في البلدان العربية، 1994.

[7] Anti Slavery society, Child Labour in Morocco's Carpet industry, In planning for small entreprises in third world cities, Edited by Ray Bromley-London, Pergeman Press, 1985, pp171-180.

[8] وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية ومنظمة العمل العربية، د. ناهد، رمزي: عمل الأطفال في الدول العربية– رصد الواقع وتقييم الإنجاز، ورقة مقدمة إلى الندوة القومية حول: " دور مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة مشكلة عمالة الأطفال" دمشق: 16–2008/12/18، ص5.

ويسوء الوضع أكثر في مصر، حيث أثبتت دراسة عن صناعة ودباغة الجلود في مصر أن ساعات العمل تبلغ في المتوسط 7.9 ساعة يومياً، ويعمل ثلث أفراد العينة ساعات عمل إضافية بعد الساعة الثامنة مساء وأكثر من 70 % منهم يعملون أكثر من 8 ساعات يومياً.

أما عن المحيط المادي الذي يعمل فيه هؤلاء الأطفال، فإنه يتضمن الكثير من المخاطر مثل الخطورة المادية وتحريك أو حمل الأشياء الثقيلة والإساءة إلى هؤلاء الأطفال بدنياً ومعنوياً ولفظياً، إضافة إلى إصابة بعض هؤلاء الأطفال ببعض الأمراض الناشئة عن المهنة مثل الأمراض الصدرية أو أمراض العيون أو أمراض جلدية، وكذلك الإصابة ببعض الحوادث أثناء العمل.[9]

وتقدم النتائج التي توصل إليها المركز القومي للبحوث الاجتماعية في مصر عن ظاهرة عمل الأطفال في الورش الصناعية صورة صارخة عن ظروف عمل الأطفال. وتشير تلك النتائج إلى تنقل الطفل بين عمل وآخر نتيجة عدة أسباب تمثلت في:

* قسوة صاحب العمل بنسبة 24.54%.
* عدم الرغبة في الاستمرار بنفس العمل بنسبة 20.55%.
* صعوبة العمل إضافة إلى طول ساعاته بنسبة14.42 .
* قلة الأجرة بنسبة10.43%.
* استغناء صاحب العمل عن خدمات الطفل بنسبة 9.51% .

وتشير نتائج البحث كذلك إلى عمل الأطفال في أعمال صعبة لا يسمح بها القانون حتى لمن تجاوز 12 عاماً من العمر (المرحلة التي يسمح بها القانون لعمل الحدث) مثل الأعمال الميكانيكية بنسبة46.41% والكيماويات بنسبة 21.38% وأفران الزجاج بنسبة18.73% وأعمال النسيج بنسبة 13.78%. أما بالنسبة إلى الإناث فقد ارتفعت بينهن نسبة العاملات بالمواد الكيماوية إلى 54.72% في حين انخفضت نسبتهن في صناعات أخرى كالصناعات الميكانيكية إلى 11.32 % ، وهي صناعات يفضل فيها أصحاب الورش تشغيل الذكور دون الإناث.[10]

ويعمل الأطفال في ظل ظروف غير مناسبة نتيجة لقلة الإضاءة وانتشار الروائح الكريهة ونقص المياه النظيفة وشدة الحرارة المنبعثة من الأفران وارتفاع الضوضاء نتيجة لصخب الآلات وأدوات العمل، وهو ما يشكل مخاطرة شديدة على الجانب الجسمي والنفسي للطفل الذي يقضي جل يومه في عمل داخل الورشة أو المصنع.

ويعلى من الجوانب السلبية لهذه المخاطر خلو تلك الورش من احتياطات الأمن الصناعي التي تنص عليها قوانين العمل والتأمين الاجتماعي والأمن الصناعي التي تكفل السلامة والصحة المهنية، فقد أثبتت الدراسة أن 91.34% من الأطفال العاملين في تلك المهن الخطرة لا يرتدون ملابس خاصة أو يستخدمون أدوات واقية من مخاطر العمل وخلو 40% من تلك الورش من أبسط أنواع أجهزة الأمان كطفايات الحريق و50% منها من أدوات الإسعافات الأولية التي تحتاجها في حالة إصابة أحد العمال، والمؤسف أن 61.48% من هؤلاء الأطفال لا يدركون المخاطر الشديدة التي تحيط بهم نتيجة حداثة سنهم وقلة خبرتهم[11].

---

[9] Abd Allah, Ahmed : Child Labour in Egypt, Leather training industry in combaing child labour, Cairo, In Assefa Bequelle and Jo Boyden (Eds.) Geneva, ILO, PP 31-47.

[10] المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، عادل، عازر وناهد، رمزي وآخرون: ظاهرة عمالة الأطفال في مصر، 1991، ص103 و ص 223-225.

[11] عادل، عازر وناهد، رمزي وآخرون: مرجع سابق.

وفي دراسة أعدتها المنظمة السويدية العاملة في اليمن والمعنية برعاية الأطفال شملت 1000 طفل، تم التوصل إلى أن 42 % من الأطفال في سوق العمل يعملون يومياً لفترات تتراوح بين 6 و 10 ساعات، و39% منهم تصل فترات عملهم إلى ما بين 11 و 17 ساعة. كما أشارت الدراسة إلى أن 28 % من هؤلاء الأطفال يعملون باعة متجولين، ولذلك فإن حوالى 25 % منهم يصابون بأمراض ناتجة عن تغيرات الطقس فيما يتعرض قرابة 7 % لأمراض معدية، و يتعرض أكثر من 50 % من الأطفال لتحرشات جنسية، ويقول 32 % ممن شملتهم الدراسة أن الحياة مرهقة وشاقة لهم كونهم يمارسون أعمالاً متعبة لا يرغبون بمزاولتها، لكن الظروف المعيشية الصعبة هي التي تضطرهم لذلك، كما يشكون من المعاملة السيئة التي يتعرضون لها من أرباب العمل الذين يستخدمونهم.[12] وفي دراسة ميدانية أخرى عن أطفال اليمن العاملين في المجال الزراعي تم التوصل إلى أن 83 % من مجموع العاملين في المزارع التي شملتها الدراسة يعانون من أنواع مختلفة من الأمراض، ذلك أن 45 % من هؤلاء الأطفال مصابون بالتهابات جلدية و 30 % مصابون باحمرار العيون المصحوبة بالتهاب صديدي و 20 % مصابون بأمراض معدية و 5 % مصابون بنوبات الصرع، وذلك يعود إلى عدم استخدام المبيدات وفق الإرشادات المكتوبة فضلاً عن تعرض الأطفال بشكل مباشر للأتربة والرياح في أثناء قيامهم بعملية رش تلك المبيدات، إضافة إلى تهريب الأطفال (وهذا الأكثر خطورة) للعمل في الدول المجاورة تشغيلهم في مهن تفوق طاقتهم ولا تتناسب مع أعمارهم مع تعرضهم لمخاطر عدّة [13].

وفي البحرين ذكر نائب برلماني أن 65 % من الأطفال العاملين يتعرضون للاعتداءات الجنسية، حيث تمارس 75 % من تلك الاعتداءات في المنازل التي يفترض أن تكون آمنة، ومن قبل الأشخاص المؤمنين عليهم، وقال الدكتور صلاح علي وهو طبيب أسرة أن 70 % من المعتدين تجاوزت أعمارهم سن المراهقة وأنه تم اكتشاف 80 حالة تعرض جنسي و 123 حالة عامي 2004 و 2005 على التوالي، وهذا غيض من فيض، فهذا العدد المتدني من الحالات الذي علمت به الجهات الرسمية يقابله أضعاف الحالات التي يتم التستر عليها من قبل الأسرة

والضحايا حفاظاً على سمعة العائلات، وتتراوح أعمار غالبية من يتعرضون للاعتداء الجنسي ما بين 7 و 11 عاماً، وذلك يكون إما بالقوة أو بالتحايل والملاطفة والإغراءات الكثيرة والمتنوعة[14].

وفي دراسة قام بها المجلس العربي للطفولة والتنمية ركزت على العوامل المتشابكة التي تشكل عنصر المشقة في عمل الأطفال مثل: طول وقت العمل اليومي، العمل خارج نطاق الأسرة، والعمل في مجموعات مهنية معينة. وتم في هذه الدراسة ابتكار مقياساً مركباً للمشقة النسبية في عمل الأطفال يؤلف هذه العوامل مجتمعة. وقد اختارت الدراسة أربعة متغيرات تمثلت في متوسط العمل اليومي والعمل خارج نطاق الأسرة مقارنة بالعمل في نطاقها والانتماء لإحدى المجموعتين المهنيتين الأساسيتين: الزراعية والمهن الإنتاجية الأخرى، واستخدمت بيانات الأسبوع المرجعي في مسح 1988 الذي أجري في مصر، حيث تم التركيز على عمالة الأطفال المعتادة أكثر من الموسمية بإجراء المسح عند بدء العام الدراسي، وفي أثناء ركود النشاط الزراعي الموسمي. وقد استخدم في هذا الأسلوب المكونات الأساسية في تحليل العوامل Principal Factor

[12] أ.د. كامل، عمران، مرجع سابق، ص13.

[13] أ.د. كامل، عمران، المرجع نفسه، ص14.

[14] أ.د. كامل، عمران، المرجع نفسه، ص 14-15.

Analysis لتكوين المقياس المركب في صورة توليفية خطية تشرح 65 % من إجمالي التغير في المتغيرات الأربعة، ثم تمت معايرة هذه التوليفة لتقع في المدى(صفر، 100) وعليه يعبر هذا المقياس عن المشقة النسبية للعمل بين الأطفال النشطين اقتصادياً. وقد تبين من خلال هذا المقياس أن الغالبية العظمى من الأطفال والبالغة نسبتها 71 % تقع في الربع الأدنى من مقياس المشقة النسبية (صفر، 25) ثم تتضاءل نسبة الأطفال بارتفاع مقياس المشقة إلى أن يقفز فجأة قرب الحد الأقصى لها تعبيراً عن وجود فئة من الأطفال تعاني من المشقة الأشد. وتظهر نتائج هذا المقياس ارتفاع المشقة النسبية للعمل باطراد مع تقدم العمر، وتزيد المشقة لدى البنين عنها لدى البنات، ويتسع الفارق بينهما كلما زاد العمر، حيث يصل مستوى المشقة في المناطق الحضرية إلى ضعفي نظيره في القرى، كما يقل في الأرياف عن القرى نتيجة انتشار نمط العمالة داخل الأسرة[15].

ثانياً- أسباب عمل الأطفال في البلدان العربية:

من المعروف أن نجاح أي استراتيجية لوضع حد لاستغلال عمل الأطفال يستدعي دراسة الأسباب الكامنة وراء شيوع هذه الظاهرة المتمثلة أساساً فيما يأتي:

1- العوامل الاقتصادية:

إن العلاقة المتبادلة بين الفقر من ناحية وبين تفشي ظاهرة عمل الأطفال في البلدان النامية من ناحية أخرى هي من أبرز العوامل الدافعة لعمل الأطفال، فالفقر والعوز والجهل كلها عوامل تدفع الأسرة إلى تشغيل أطفالها بغض النظر عن ظروف العمل أو الأجر. كذلك يتحمل الهيكل الاقتصادي للبلدان النامية مسؤولية دفع الأطفال إلى سوق العمل لعجز هذه البلدان عن مواجهة المنافسة دون الاستعانة بالأيدي العاملة الرخيصة التي يترتب عليها أعباء مالية مثل الضرائب والتأمينات الاجتماعية.

ويندرج تحت الأسباب الاقتصادية مجموعة من المؤشرات أهمها:

أ- الفقر وانتشار البطالة بين الآباء وقلة فرص العمل.

ب- انخفاض دخل المشتغلين من الآباء يدفعهم إلى سحب أطفالهم من المدرسة وزجهم في سوق العمل بسبب تدني الإنتاجية.

ج- التضخم المالي الذي يصيب دخل الأسرة بسبب تدني نسبة التنمية الأساسية.

و هذا يثبت صحة الفرضية الأولى بأن النسبة العظمى من الأطفال يدخلون سوق العمل نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشونها بسبب تدني دخل الأسرة.

2- العوامل الاجتماعية:

تُعدُّ الأمية هي العائق الأكبر الذي يعرض البالغين والأطفال للاستغلال، فكثير من المدارس غير معدة للتجاوب مع مقتضيات المجتمع، بالإضافة إلى النظم التعليمية التي تساعد أو تعطل رفع قدرات الأطفال في كسب الرزق في المستقبل، إضافة إلى مجموعة من العوامل الأخرى، أهمها ما يأتي:

أ- الهجرة من الريف إلى المدينة التي تلعب دوراً بارزاً في زيادة نسبة الأيدي العاملة من الأطفال التي لا تستطيع الاندماج في المجتمع المدرسي للمدينة. التي تستقطبها فرص العمل التي يوفرها اقتصاد المدن، خاصة الاقتصادات غير المنظمة.

---

[15] نادر، الفرجاني: عمل الأطفال في البلدان العربية، ورقة مقدمة لندوة "عمل الأطفال في البلدان العربية"، المجلس العربي للطفولة والتنمية، 1993 ، ص ص 55-56.

ب- غياب نظام ضمان اجتماعي فعال وشامل، مما يؤدي إلى زيادة الضغط الاقتصادي الذي يدفع الأسرة إلى البحث عن فرص عمل لأطفالها بغض النظر عن الظروف الاستغلالية التعسفية التي قد يتعرض لها الأطفال.

ج- عدم معرفة الأسرة فائدة التعليم.

د- قلة مدارس التعليم الإلزامي.

هـ- النظام التعليمي السائد الذي يؤدي إلى:

* التسرب المدرسي وهو العامل الأساسي لعمالة الأطفال ويرجع سببه إلى تعرض الأطفال للمعاملة السيئة، أو للعقاب البدني من المدرسين، أو نتيجة ازدحام الصفوف بالطلبة.

* ضعف المناهج الدراسية التي لا تسعى لتنمية فكر الطفل وإبداعاته.

* غياب الأنشطة المدرسية التي تستثمر طاقات الطلبة المتدفقة.

* تدني العائد الاقتصادي والاجتماعي من التعليم، وعدم الرغبة بالدراسة أو عدم المقدرة على النجاح فيها.

و- زيادة حجم الأسرة.

ز- إجبار الإناث على ترك المدرسة لمساعدة أمهاتهم في الأعمال المنزلية.

3- العوامل القانونية:

إن معظم البلدان العربية قد استنت التشريعات التي تحظر عمل الأطفال في سن معينة مع كفالة الحماية ضد الاستغلال بالنسبة إلى عمل هؤلاء الأطفال في ظل ظروف وأوضاع معينة، ولكن مهما سمت التشريعات وتلاقت مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية فإنها تظل حبراً على ورق في حالة غياب التنفيذ والمراقبة والمتابعة المستمرة لتطبيق التشريعات. فإن أهم الأسباب القانونية وراء انتشار هذه الظاهرة في البلدان العربية إلى حد الآن هي:

أ- وجود ثغرات قانونية وضعف المساءلة الجنائية سواء على أصحاب العمل أو أولياء الأمور الذين يدفعون أولادهم للعمل وترك المدرسة.

ب- عدم متابعة ومراقبة تنفيذ الالتزامات التي فرضها القانون على أصحاب العمل الذين يلجؤوون إلى استخدام الأطفال لتدني أجورهم.

ج- لا تتوافر الأرقام الحقيقية عن عمالة الأطفال، ولكن المشاهدات تشير إلى تفاقم هذه الظاهرة واتساعها، وتنتشر هذه الظاهرة في الريف أكثر من المدينة، حيث تشكل الإناث النسبة الأكبر.

د- غياب التنفيذ الصحيح لقوانين عمالة الأطفال في إطار نظام المراقبة والإشراف الصارمين من قبل آليات محددة الوظائف والمهام والإجراءات.

هـ- النقص بمعرفة قوانين عمالة الأطفال.

يمكن الاستنتاج من خلال ما سبق ذكره صحة الفرضية الثانية بأن عدم وجود تشريعات صارمة في الدول العربية تمنع عمالة الأطفال ، وضعف المتابعة و المراقبة في تنفيذ التشريعات هي التي أدت إلى انتشار هذه الظاهرة.

4- العوامل الثقافية:

لا تزال تسود المجتمعات العربية الزراعية مفهومات تشجع على عمل الأطفال وتُعدُّ في حدّ ذاتها وسيلة لتهيئة وتدريب وصقل الطفل، من أهم هذه الأسباب:

أ- سيادة المفاهيم الخاطئة التي تبرز وتشجع بشكل ضمني استغلال عمل الأطفال.

ب- تركيز الأطفال في مهن بسيطة لا تتطلب الكفاءة ولا يتوفر فيها إلا إمكانات محدودة للانتقال إلى أنشطة أفضل أجراً وأكثر استقراراً من شأنه أن يجعل الأطفال أسرى هذه المهن، ومن ثم يحرمهم من حرية اختيار مهنتهم المستقبلية التي تتفق مع ميولهم الحقيقية.

ج- هناك أسباب تسهم إلى حد كبير في ظاهرة عمالة الأطفال وعزلهم عن الروابط الاجتماعية اللازمة، منها: العنصرية والاستعمار والحروب والأزمات التي تخلق عبئاً اقتصادياً كبيراً على الأسر.

ثالثاً- الآثار الصحية و المعرفية و النفسية للتشغيل على الطفل:

إن مشقة العمل وصعوبته وعدم توفر أبسط قواعد الحماية والرعاية للأطفال العاملين في إطار من التغافل عن أبسط الحقوق التي يوفرها قانون العمل لمن يعملون من الراشدين، بالإضافة إلى غياب أبسط قواعد الأمن الصناعي التي تكفل السلامة والصحة المهنية وتحمي من مخاطر العمل قد انعكست في صورة الانتهاك البدني والنفسي، وبدا ذلك أكثر مما بدا في آثار جانبية أصاب بعضها صحة الأطفال العاملين الجسمية، كما أصاب بعضها الآخر صحتهم ونموهم العقلي.

1- الآثار الصحية:

إن من حق الطفل أن يتلقى من المجتمع كل ما يحتاجه ويوفر له الأمن والأمان. باعتبار أن عمالة الأطفال هي نوعاً من أنواع الرق أي نوع من مصادرة الحقوق، وهذا له انعكاسات على جوانب شخصيته كافة من ناحية النمو، فالطفل لا ينمو نمواً صحيحاً إلا إذا توافر له الجو النفسي والعاطفي المناسب، وذلك مفقود بالنسبة إلى الأطفال العاملين، حيث إنّ عملهم يعود عليهم بآثار سيئة تؤدي إلى تخلفهم فكرياً وجسمانياً.

تتأثر صحة الطفل من ناحية النمو والتناسق العضوي والقوة والبصر والسمع، وذلك نتيجة الأعمال المرهقة والجروح والكدمات الجسدية والوقوع من أماكن مرتفعة والاختناق بالغازات السامة والنزف....الخ.

لقد توصلت إحدى الدراسات إلى أن هناك مخاطر طبيعية يتعرض لها الطفل العامل تتمثل في الأتربة والغبار الذي يصاحب صناعات معينة التي قد تؤدي إلى أمراض الجهاز التنفسي والتحجر الرئوي والحساسية وغيرها من الأمراض. وبالنسبة إلى القطاع الزراعي، فبالإضافة إلى مخاطر المكننة هناك المخاطر الناجمة عن المواد الكيميائية السامة والمبيدات الحشرية التي قد يتعرض لها الأطفال بسبب قلة الخبرة والتدريب وعدم استخدام وسائل الوقاية[16]. كما يمكن أن يتعرض الأطفال الذين يعملون في ورشات إصلاح السيارات والمشاريع الصغيرة الأخرى لاعتداءات جنسية وجسدية من جانب أصحاب العمل والعاملين الأكبر سناً إلى جانب تعاطي المواد الضارة (التدخين، المخدرات، استنشاق مذيبات الدهانات وغيرها من المواد المذيبة)، وتبين أن بعض الأطفال ينشطون في بيع المخدرات، كما أن الأطفال العاملين يتعرضون لجروح عميقة بسبب الآلات الميكانيكية والأدوات الحادة المستخدمة في الورش الميكانيكية ومحلات الجزارة والنجارة ومعامل إعادة تدوير الزجاج المتكسر، كذلك يتعرض الأطفال العاملون في نشاطات الإنشاء والبناء للجروح والكسور الناتجة عن تساقط الحجارة، أما الأطفال الذين يعملون في لحام المعادن والحدادة فإنهم يتعرضون لإصابات بليغة في العيون، ويعاني الأطفال العاملون في الزراعة من إصابات والتهابات فطرية شديدة في أصابع القدمين بسبب العمل حفاة في الحقول، ويعاني الأطفال الرعاة من الإصابة بالحمى المالطية والعض من جانب

[16] وزارة القوى العاملة في مصر ومكتب العمل الدولي، زينب، يوسف: الصحة وعمالة الأطفال، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل حول:" الحد من عمالة الأطفال في مصر"، القاهرة، 1995.

الحيوانات، أما الباعة في الشوارع فيتعرضون إلى البرد والصقيع في فصل الشتاء وضربات الشمس في فصل الصيف وحوادث السيارات.

في دراسة للمركز القومي للبحوث الاجتماعية في مصر عن ظاهرة عمل الأطفال، تبين من خلال الكشف الطبي أن 21.8% من أفراد العينة قد أصيبوا بمرض البلهارسيا و 22.8 % منهم أصيبوا بحالات إسهال مزمن و 21.9 % أصيبوا بأعراض التعنية كحالة مستمرة ومزمنة و 2.8 % يعانون من آثار نزلة شعبية حادة و 1 % يعانون من حالات لغط بالقلب.

وتوصلت دراسة في صنعاء والبضاء وقمار باليمن إلى أن 90 % من الأطفال العاملين في هذه المناطق يتعاطون القات وهو ملوث بالمبيدات[17].

2- الآثار المعرفية:

يتأثر التطور المعرفي للطفل الذي يترك المدرسة ويتوجه إلى سوق العمل، مما يؤدي إلى انخفاض قدراته على القراءة والكتابة والحساب وتقل إبداعاته، فانسلاخ الطفل عن الحياة المدرسية وزجه في سوق العمل هو عبارة عن إقصاء له عن التعليم وإفقار لقدراته التعليمية. أما من الناحية القيمية، فإن قيم الطفل تتحسن من خلال الاكتساب، و منظومة المكتسبات التي يتعلمها من خلال احتكاكه بالمجتمع، وهي قيم الشارع التي تقوم على الاستجداء والوضاعة.

وتقف المدارس موقفاً سلبياً من هذه الظاهرة، والدليل على ذلك وقوف الكثير من الأطفال الباعة أمام المدارس بكل هدوء، مما يؤثر سلباً على الأطفال ويشجعهم على سلوك الطريق نفسه!

3- الآثار النفسية والاجتماعية:

يتأثر التطور العاطفي عند الطفل العامل فيفقد احترامه لذاته وارتباطه الأسري وتقبله للآخرين، وذلك نتيجة بعده عن الأسرة ونومه في مكان العمل وتعرضه للعنف من قبل صاحب العمل أو من قبل زملائه.

ومن الناحية السلوكية والنفسية يعاني الكثير من التوتر والقلق لأنه يعيش تحت ضغط الظروف الصعبة، حيث إنّه يتحمل ما لا يطيق تحمله في مرحلة مبكرة من عمره.

في دراسة تهدف إلى التعرف على الأبعاد السلبية للعمل المبكر على مستويات الذكاء وعلى التكيف الشخصي والاجتماعي للأطفال العاملين ومقارنتهم بعينة ضابطة مماثلة لهم في جميع المتغيرات المهمّة، أظهرت النتائج ارتفاعاً في مستوى ذكاء المجموعة الضابطة من عينة تلاميذ المدارس عن العينة التجريبية في كل من اختبار الذكاء المصور واختبار المفردات، كما بدا الارتفاع واضحاً أيضاً لدى العينة الضابطة في متوسط الذكاء عندما حولت درجة الاختبار المصور إلى درجة معيارية فبلغت لدى أطفال العينة الضابطة 100.47، وهو ما يعادل الذكاء لدى نظرائهم من الأطفال المماثلين لهم في العمر، بينما بلغت الدرجة المعيارية المماثلة لدى أطفال العينة التجريبية أي الأطفال العاملين 89.63، وهو معيار ينخفض عن متوسط الذكاء لدى الأطفال العاديين، مما يؤكد أن المقارنة بين بيئة العمل وبيئة المدرسة (مع تثبيت المتغيرات) جاءت مقارنة محسومة لصالح تلاميذ المدارس، فالعمل على ما قد يتيحه من خبرات قد تؤهل لكسب العيش، إلا أنها خبرات لا تتلاءم والمرحلة العمرية التي يتصدى لها البحث بالدراسة، فضلاً عن أن غالبيتها أعمال يدوية لا تسمح إلا بالنذر الضئيل من إعمال العقل ولا تمنح إلا فرصة محددة لتدريب العمليات العقلية

[17] وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل اليمنية: نتائج دراسية ميدانية حول الأطفال العاملين في الزراعة باليمن عام 2006 ، ورقة مقدمة إلى الندوة القومية حول:" نحو خطة عربية للقضاء على ظاهرة عمل الأطفال"، دمشق، 19-2006/12/21.

العليا التي تصب في النهاية في قدرات معرفية وفي نمو الذكاء العام، وهو ما تقدمه المدرسة لطلابها إذا ما قدمت البرامج التعليمية بشكل ينمي القدرات المختلفة.

كما أظهرت النتائج وجود فروق دالة بين المجموعتين التجريبية والضابطة في متغيري التوافق الاجتماعي والتوافق العام بينما لم تظهر فروق بين المجموعتين في التوافق الشخصي، إن ذلك يمكن تفسيره بالرجوع إلى النتائج الخاصة بالجانب الاجتماعي من الدراسة التي أظهرت أن 91.6% من الأطفال العاملين يسهمون في دخل الأسرة، ويبدو أن الإحساس بالرضا عما يقدمونه من دعم لأسرهم قد خلق لديهم إحساساً بالرضا عن النفس انعكس في صورة توافق شخصي. إلا أن ذلك الرضا عن النفس لم يمنع من إحساس الأطفال العاملين بالقهر الاجتماعي الواقع عليهم من بعض المحيطين بهم أو إحساسهم بانعدام العدالة الاجتماعية بينهم وبين من يماثلونهم في العمر، ولعل ذلك ما أظهر الفروق الدالة بين المجموعتين على متغيري التوافق الاجتماعي والتوافق بمعناه العام، تلك النتائج التي جاءت مدعمة لإحساسهم بأنهم يلعبون أدواراً اجتماعية تحتاج إلى متطلبات لم تخلق أساساً لمن هم في مثل أعمارهم، فضلاً عن إحساسهم بالمسؤولية الاجتماعية والاقتصادية عن أسر تحتاج إلى دعمهم المادي قد خلق لديهم نوعاً من الصراع بين رغبتهم في أن يعيشوا حياة مناسبة لحياة الصغار، وصراع آخر يتمثل في كونهم يتحملون مهام العمل على ما فيها من تبعات ومشاق، فيجدون أنفسهم بين حالتين من الحياة: حياة الانطلاق كأقرانهم من ناحية، ويقدرون ما عليهم من تبعات اقتصادية تجاه أسرهم من ناحية أخرى[18].

أما من الناحية الاجتماعية والأخلاقية فيتأثر تطور الطفل الذي يعمل، خاصّةً فيما يتعلق بشعوره في الانتماء للجماعة والقدرة على التعاون مع الآخرين والتمييز بين الصواب والخطأ وكتمان ما يحصل له، بالإضافة إلى أن الطفل يصبح بمثابة العبد لدى صاحب العمل.

وفي المنظور الأوسع تقود عمالة الأطفال لنمو الجريمة وتهريب السلاح والمخدرات والاتجار بالأعضاء البشرية قبل وبعد بلوغ هؤلاء الأطفال سن الرشد. لقد أشارت غالبية الدراسات العلمية إلى أن معظم المجرمين دخلوا عالم الجريمة السفلي من باب الجنوح المبكر، وأن معظم الجنايات الخطيرة يرتكبها اليوم أشخاص تقل أعمارهم عن الثامنة عشرة في المجتمعات الكبيرة. ولن يقتصر ضرر تلك الظاهرة على الأقاليم والبلدان التي تنطلق منها، بل إن الخطر ينتشر ليشمل دولاً وأقاليم مجاورة لتلك التي تنتشر فيها ظاهرة عمالة الأطفال تحت مختلف المسوغات والدوافع[19].

أمام هذه الظروف يعد إدراج هؤلاء الأطفال في قوة العمل منذ مرحلة مبكرة إهدار لطاقاتهم وقدراتهم علاوة عما تسفر عنه من قصر اجتماعي صارخ، وعلى فجوة عميقة بين التشريعات وتنفيذها، وبين التصورات النظرية والواقع المعاش، وبين التخطيط والتنفيذ.

رابعا– جهود المنظمات الدولية لحظر أسوأ أشكال عمالة الأطفال:

تعهدت الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية (135 دولة) بتفعيل البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال، وكذلك مساعدة الدول الأعضاء فيها على تحقيق هذا الهدف الذي أصبح ضرورة لا اختياراً، ويقتضي هذا البرنامج التدرج في حل المشكلة والبدء ببعض الأعمال التي تتطلب إجراءاً عاجلاً وفورياً للقضاء عليها خاصة الأعمال الأكثر خطورة والتي يعمل بها الأطفال الأصغر سناً ثم جاء التأكيد على ذلك عقب مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في مارس 1995 بكوبنهاجن الذي أعلن صراحة ضرورة القضاء على عمل الأطفال باعتباره عنصراً أساسياً للتنمية الاجتماعية المستدامة والحد من الفقر، وتم الاتفاق عام 1996 على وضع صك جديد يعنى بهذا الموضوع، وقد جاء ذلك تدعيماً للبرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال.

---

[18] د. ناهد، رمزي: عمل الأطفال في الدول العربية– رصد الواقع وتقييم الإنجاز، مرجع سابق، ص ص 12–13.

[19] أ.د. كامل، عمران، مرجع سابق، ص33

وفي اجتماع الدورة السادسة والثمانين لإعلان المنظمة بشأن الحقوق الأساسية في العمل ومتابعته جاء التأكيد على القضاء الفعلي على عمل الأطفال باعتباره أحد الحقوق الأساسية التي يتعين أن تحترمها الدول الأعضاء في المنظمة حتى لو لم تكن موقعة على الاتفاقات السابقة[20]. كما شكل ظهور اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال رقم 182 لسنة 1999 والتوصية المصاحبة لها رقم 190 منعطفاً جديداً للتعاون الدولي، حيث بلغ عدد التصديقات عليها 115 تصديقاً حتى فيفري 2002 [21] ، إلى جانب ذلك زادت التصديقات على الاتفاقية رقم 138 لسن العمل ببلوغها 116 تصديقاً في ذات التاريخ[22].من خلال الترابط بين الاتفاقية رقم 182 لسنة 1999 واتفاقية سن العمل رقم 138 لسنة 1993 ، ووفقاً لما بين الاتفاقيتين من علاقة، يمكن إجمال فئات الأعمال التي تتطلب الحظر الفوري في فئات ثلاث هي:

1- العمل الذي يؤديه طفل دون الحد الأدنى المحدد لذلك النوع من العمل كما يحدده التشريع الوطني ووفقاً للمعايير الدولية المقبولة والذي يرجح أن يعوق تعليم الطفل ونموه الكامل.

2- العمل الذي يعرض سلامة الطفل البدنية أو العقلية أو الأخلاقية للخطر، إما بسبب طبيعته أو بسبب الظروف التي ينفذ فيها (العمل الخطر).

3- أسوأ الأشكال الأخرى المطلقة لعمل الأطفال وهي:

أ- أشكال الرق والممارسات الشبيهة بالرق كافة، كبيع الأطفال والاتجار بهم والعمل القسري أو الإجباري، بما في ذلك التجنيد القسري أو الإجباري للأطفال لاستخدامهم في صراعات مسلحة.

ب- استخدام طفل أو تشغيله أو عرضه لأغراض الدعارة أو لإنتاج أعمال إباحية أو أداء عروض إباحية.

ج- استخدام طفل أو تشغيله أو عرضه لمزاولة أنشطة غير مشروعة، ولاسيما إنتاج المخدرات بالشكل الذي حددت فيه المعاهدات الدولية ذات الصلة والاتجار بها.

د- الأعمال التي يرجح أن تؤدي وبفعل طبيعتها أو- بفعل الظروف التي تزاول فيها - إلى الإضرار بصحة الأطفال أو سلامتهم أو سلوكهم الأخلاقي[23].

فقد عملت المنظمات الدولية، خاصة تلك المهتمة بشؤون الطفولة على محاربة عمالة الأطفال ولا تزال تبذلك قصارى جهدها في سبيل ذلك وخاصة بسعيها لحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال.

من خلال ما سبق يتبين خطأ الفرضية الثالثة، حيث إنّ السياسات السكانية للدول العربية سياسات طموحة، ويظهر ذلك من خلال مصادقة جل هذه الدول على أغلب المعاهدات الدولية المتعلقة بعمالة الأطفال، بالإضافة إلى الجهود الكبيرة التي تبذلها المنظمات الدولية المهتمة بشؤون الطفولة للقضاء على ظاهرة عمل الأطفال، ويتجلى ذلك في تشريعاتها المتعددة في هذا المجال والمؤتمرات التي تنظمها والاتفاقيات التي تصدر عنها.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

[20] مكتب العمل الدولي: مستقبل خال من عمل الأطفال، التقرير العالمي بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، التقرير الأول، جنيف، 2002 ، ص 8.

[21] الاتفاقية رقم 182 لسنة 1999 والتوصية المصاحبة لها رقم 190 : القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال.

[22] الاتفاقية رقم 138 المتعلقة بسن العمل.

[23] المادة 3 من اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال.

نجد تشابهاً واضحاً بين الدول العربية التي تعاني من مشكلة عمل الأطفال من حيث ظروف العمل وخطورته ودوافعه وآثاره السلبية على مختلف حياة الأطفال العاملين، وإدراك التشابه من شأنه أن يدفع العمل في اتجاه الحلول المناسبة للمشكلة من منطلق أرضية مشتركة لا تبدو فيها الاختلافات إلا في الجوانب التفصيلية التي لا تعوق كثيراً الهدف الرئيس من هذا الجهد، وهو وضع استراتيجية عربية شاملة لمناهضة مشكلة عمل الأطفال والقضاء على أسوأ أشكالها بشكل عاجل وفوري، ولكن يجب التغلب أولاً على العقبات التي تواجه الدول العربية في صياغتها لتلك الاستراتيجية، والمتمثلة فيما يأتي:

1- قلة البيانات المحددة لحجم المشكلة وتباينها وانعدام المعطيات العلمية والحقائق الواقعية الدافعة إلى عمالة الأطفال.

2- غياب التحديد الدقيق لأسوأ أشكال العمالة.

3- نقص التشريعات القطرية التي توفر مظلة حماية للطفل، خاصة في الأعمال الخطرة.

4- إحجام بعض الدول العربية على التصديق على الاتفاقيات الدولية والعربية بشأن عمالة الأطفال.

5- تزايد حدة الفقر وتراجع دور الدولة في تقديم الخدمات الضرورية للفئات الفقيرة والمحرومة من الخدمات الضرورية نتيجة العولمة.

6- فشل السياسات التعليمية وارتفاع معدلات التسرب.

7- غياب الرؤية التكاملية للسياسات التي يتم وضعها من قبل الجهات الرسمية المعنية بالظاهرة.

التوصيات:

تتلخص الرؤية الاستراتيجية لمعالجة ظاهرة عمل الأطفال على تركيز الجهود لمعالجة الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة بدلاً من التركيز على نتائجها أي الأخذ بالاستراتيجية الوقائية بدلاً من الاقتصار على العلاجية ومشاركة الجمعيات والمؤسسات الأهلية في هذه الجهود بالتعاون مع المنظمات العربية والدولية المختصة.

وتهدف مجموعة هذه الإجراءات إلى حماية حقوق الطفل من الاستغلال وسوء المعاملة، كما تكفل حقه في طفولة سوية يتمتع فيها بحقه في التعليم والصحة والترفيه والثقافة عند مستوى ملائم.

أما أهم السياسات والبرامج التي يمكن اقتراحها فهي الآتية:

1- إنشاء قاعدة بيانات تشمل الإحصاءات والبيانات ونتائج البحوث والدراسات المتعلقة بعمل الأطفال وتحديثها باستمرار.

2- التعاون بين منظمة العمل العربية والخبراء الاجتماعيين لدراسة الآثار المترتبة عن ظاهرة عمالة الأطفال في ضوء الأوضاع الاقتصادية الحالية للدول العربية والمتغيرات الاقتصادية العالمية.

3- السعي لتحقيق الشراكة الحقيقية بين منظمات المجتمع المدني والنظام الرسمي العربي وتنسيق الجهود وتبادل الخبرات لمكافحة هذه الظاهرة وتفعيل وحدات مكافحة عمل الأطفال وتعزيز دورها في منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة.

4- الاهتمام بالبرامج الطموحة العاملة على تخفيف حدة الفقر وتوفير المعلومات والخدمات التي تساعد الأسر الفقيرة على الاستفادة من الخدمات المقدمة.

5- إيجاد صيغة تعاون بين منظمة العمل العربية ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب الأعمال للمساهمة في وضع خطط عمل تنموية عربية وتوجيه استثماراتها نحو الأطفال حماية ورعاية، وذلك بتوفير المساعدة والحماية للأسرة.

6- سن تشريعات تبين المجالات التي ينبغي فيها حظر عمل الأطفال، مع استبدال العقوبات المفروضة على مخالفة الأهل لقانون التعليم الإلزامي بمحفزات إيجابية كدفع حوافز مادية لأسر الطلبة الأكثر فقراً.

7- بذل الجهود الخاصة باستيعاب جميع الأطفال (في سن الإلزام) في صفوف الدراسة وإعادة الأطفال المتسربين من التعليم لإعادتهم إلى مدارسهم أو إيجاد وسائل بديلة لهم، مع الاهتمام أكثر بتطوير التعليم المهني والتدريب الذي يتناسب مع احتياجات سوق العمل.

8- تنظيم حملات إعلامية توعوية مناهضة لعمالة الأطفال وخلق اتجاه عام يؤثر على صانعي القرارات وعلى أسر الأطفال العاملين وأصحاب الأعمال بمخاطر هذا العمل، وتفعيل أجهزة تفتيش العمل وتدريبها وتأمين مستلزمات العمل المادية والبشرية لها، مع تشديد عقوبات تشغيل الأطفال في قوانين العمل العربية.

المراجع:

1- بن راضي، مليكة: عمل الأطفال في البلدان العربية، منظمة العمل الدولية، الأمم المتحدة، جنيف، 1994،141.

2- رمزي، ناهد: عمل الأطفال في الدول العربية- رصد الواقع وتقييم الإنجاز، ورقة مقدمة إلى الندوة القومية: حول:" دور مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة مشكلة عمالة الأطفال"، دمشق 16-2008/12/18، 23 ، منظمة العمل العربية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية.

3- رمزي، ناهد: مشكلة عمل الأطفال في الوطن العربي: إطار سياسي لمواجهة المشكلة، ورقة مقدمة إلى الندوة القومية حول:" نحو خطة عربية للقضاء على ظاهرة عمل الأطفال على وجه الخصوص أسوأ أشكال عمل الأطفال"، دمشق 19-2006/12/21، 19 ، منظمة العمل العربية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية.

4- عازر، عادل ورمزي، ناهد وآخرون: ظاهرة عمل الأطفال في مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 1991، 259.

5- عمران، كامل: عمل الأطفال في الدول العربية: الظاهرة، أسبابها، آثارها، ورقة مقدمة إلى الندوة القومية حول:" نحو خطة قومية للقضاء على ظاهرة عمل الأطفال على وجه الخصوص أسوأ أشكال عمل الأطفال" دمشق 19-2006/12/21، 48 ، منظمة العمل العربية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية.

6- الفرجاني، نادر: عمل الأطفال في البلدان العربية، ورقة مقدمة لندوة حول: " عمل الأطفال في البلدان العربية" المجلس العربي للطفولة والتنمية، 1993،92.

7- ملدعون، عيسى: التجربة السورية في مجال مكافحة عمل الأطفال، ورقة مقدمة إلى الندوة القومية حول:" دور مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة مشكلة عمالة الأطفال"، دمشق16-2008/12/18، 7 ، منظمة العمل العربية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية.

8- يوسف، زينب: الصحة وعمالة الأطفال، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل حول:" الحد من عمالة الأطفال في مصر"، القاهرة، 1995، 27 ، مكتب العمل الدولي ووزارة القوى العاملة المصرية.

9- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل اليمنية: نتائج دراسة ميدانية حول الأطفال العاملين في الزراعة باليمن، ورقة مقدمة إلى الندوة القومية حول: " نحو خطة عربية للقضاء على ظاهرة عمل الأطفال على وجه الخصوص أسوأ أشكال عمل الأطفال" دمشق 19-2006/12/21، 13، منظمة العمل العربية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية.

10- الاتفاقية رقم 138 لسنة 1993 المتعلقة بسن العمل، 27.

11- الاتفاقية رقم 182 لسنة 1999 والتوصية المصاحبة لها رقم 190: القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، 43.

12- تقرير عن مكتب العمل الدولي: عمالة الأطفال تتراجع في العالم، جنيف، 2006/5/4، 82.

13- مكتب العمل الدولي: مستقبل خال من عمل الأطفال، التقرير العالمي بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، التقرير الأول ، جنيف، 2002، 61.

14- ABD ALLAH, A. *Child Labour in Egypt: Leather training industry in combaing child labour*, Cairo, In Assefa Bequelle and Jo Boyden (Eds.) Geneva, ILO, 96.

15- Anti Slavery society: *Child Labour in Morocco's Carpet industry*, In planning for small entreprises in third world cities, Edited by Ray Bromley-London, Pergeman Press, 207.